OED

الموجز

البنك الدولي | ادارة تقييم العمليات | الربيع ١٩٩٩ | العدد ١٨٥

تنسيق المعونات واعادة الاعمار في مرحلة ما بعد الصراعات: تجربة الضفة الغربية وقطاع غزة

مع اجتذاب أزمة كوسفو انتباه العالم، يعتبر التأمل في كيفية استجابة البنك الدولي ومجموعة الدول والجهات المانحة الدولية الى تحديات تنسيق المعونات واعادة الاعمار في مرحلة ما بعد الصراعات في أماكن أخرى كالضفة الغربية وقطاع غزة من الدروس المفيدة وذات التوقيت المناسب على حد سواء. وأينما انطبق، ستجرى مقارنات أيضا مع الاستجابة لتحديات ما بعد الصراعات في البوسنة والهرسك.

من الأحادية الى تعددية الأطراف

في العهد التالي للحرب العالمية الثانية، تولى طرف واحد في الأساس عمليات اعادة الاعمار في مرحلة ما بعد الصراعات. وفي الفترة من سنة ١٩٤٨ الى سنة ١٩٥٢، قامت الولايات المتحدة، الجهة المانحة الوحيدة، بتمويل خطة مارشال البالغة ١٣ بليون دولار (أي ما يتراوح بين ٧٠ بليون دولار و٨٠ بليون دولار تقريبا حسب القيمة الحالية للدولار) من أجل اعادة اعمار أوروبا ما بعد الحرب، وتوفير ما يحفظ الأمن فيها بانشاء منظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو). وفي الشرق الأوسط، مرة أخرى قامت جهة مانحة واحدة، هي الولايات المتحدة بالمساعدة في التوسط بين الطرفين المتصارعين وتحقيق أول انجاز دبلوماسي بالغ الأهمية بين العرب واسرائيل بتوقيع اتفاقية كامب ديفيد في سنة ١٩٧٩ بين اسرائيل ومصر. وهكذا ضمنت جهة مانحة وحيدة بشكل جوهري المتطلبات الاقتصادية والأمنية الأساسية للطرفين المتحاربين سابقا؛ وتبلغ المعونة الأمريكية المقدمة للبلدين ٥ بلايين دولار سنويا – منها بليوني دولار لمصر و٣ بلايين دولار لاسرائيل – *عن كل سنة منذ توقيع الاتفاقيات*.

تغير الكثير في العشرين سنة الماضية. اذ أقيم المزيد من التحالفات الاقتصادية والسياسية والأمنية المتعددة الأطراف من أجل حل مشاكل العالم. وعلى العكس من الأيام الأبكر عندما كانت جهة مانحة واحدة كبيرة ملتزمة باعادة الاعمار وتقديم كافة المساعدات، لم تعد هناك اليوم جهة واحدة بامكانها تحمل ذلك. كما أنه تسليما بتزايد عدد أوضاع ما بعد الصراعات حول العالم وضخامة مهمة اعادة البناء في كل حالة، أصبحت المسألة أكبر كثيرا من قدرة أي بلد واحد أو منظمة واحدة على القيام باعادة الاعمار. ومن حسن الحظ، هناك العديد من

الجهات الدولية المستعدة والقادرة على عون كيانات ما بعد الصراعات. وفي هذا السياق، أصبح تنسيق المعونات عاملا بالغ الأهمية في ادارة اعادة الاعمار في مرحلة ما بعد الصراعات.

دعامات السلام الثلاث

من ناحية تاريخية، لم يتغير جانب واحد من جوانب اعادة البناء الناجح في مرحلة ما بعد الصراعات يتمثل في ضرورة توفر ثلاثة دعامات متداخلة الاتكال ومعززة لبعضها والبعض بشكل متبادل – سياسية واقتصادية وحربية – من أجل تدعيم وتعزيز السلام. ولا ريب أن غياب أية دعامة من هذه الدعامات الثلاث أو اهمالها أو تدهورها، يضر بسلامة وبقاء عملية السلام بأكملها. وكما هي الحال بالنسبة لعدم امكانية تحقيق انتعاش اقتصادي قوي على سلام هش، كذلك من الصعب بناء سلام قوي على أساس اقتصادي هش.

ميناء مؤقت في غزة، سنة ١٩٩٤

تصوير باربارا بالاج

أساليب اعادة البناء وتنسيق المعونات المتعددة الأطراف

تهيء هذه التحالفات المتعددة الأطراف الكبيرة والمتنوعة، وغير العملية في كثير من الأحيان، مجموعة من الفرص والتحديات الجديدة المتصلة باعادة اعمار أوضاع ما بعد الحرب. وبينما ساعدت التحالفات الجديدة في ضمان التمويل اللازم لتغطية متطلبات ما بعد الصراعات في أوقات اتسمت بتشديد القيود على الموازنات، نتجت عن هذه التحالفات أيضا عمليات شديدة التعقيد فيما يتصل بتنسيق المعونات واعادة الاعمار. في حالة الضفة الغربية وقطاع غزة، يعمل ٥٠ بلدا وجهة مانحة ثنائية ومتعددة الأطراف في تنسيق المعونات واعادة الاعمار، بينما ارتفع عددها الى أكثر من ٦٠ بلدا وجهة مانحة في حالة البوسنة والهرسك. اضافة الى ذلك، جمعت أوضاع ما بعد الصراعات أكثر من أي نوع آخر من جهود التنمية نطاقا واسعا غير عادي من المجموعات المشاركة، اقتصادية وسياسية وحربية: يتمثل في بلدان وجهات مانحة ثنائية ومتعددة الأطراف، ومنظمات غير حكومية، وقوات حربية/ أمنية، ومجتمعات مدنية، وسلطات دينية، والقطاع الخاص، والهيئات الدبلوماسية، ووسائط الاعلام.

وتدفع قوى التعاون التحالفات المتعددة الأطراف اختياريا، وباستبعاد تحقيق المصالح الذاتية، تدفعها أيضا قوى التنافس. وعلى الجانب التعاوني، خلقت الشراكات الاقتصادية والسياسية والأمنية روابط وعلاقات متبادلة غير عادية ومعقدة. وتدرك البلدان والجهات المانحة أيضا ضمور موارد المساعدات الانمائية الخارجية وتزايد الطلب عليها من قبل بلدان العالم النامي، والاقتصادات الناشئة، وكيانات ما بعد الصراعات، الأمر الذي يملي تخصيص كافة الموارد وتعظيم أثرها بما يحقق أقصى قدر ممكن من الأثر الانمائي.

وعلى جانب التنافس، تتفاوت دوافع البلدان المانحة في كثير من الأحيان وتوجهها فيما يتصل بالكيان/ المنطقة في مرحلة ما بعد الصراعات المواريث التاريخية، والضغوط السياسية والتجارية المحلية، والاعتبارات الجغرافية/ الاستراتيجية الأكبر، والتنافسات والخصومات القطرية/ الكتلية المختلفة. وبالنسبة للمؤسسات المتعددة الأطراف، تحدد العضوية فيها والصلاحيات الممنوحة لها السياسات التي تتبعها والبرامج التي تنفذها، ناهيك عن ذكر القيود التي تمليها. اضافة الى ذلك، تقدم البلدان والجهات المانحة مستويات وأنواع مختلفة من المساعدات الاقتصادية، شاملة الاشتراطات السياسية والاقتصادية.

وعلى عكس الأوقات الأبكر عندما كان اللاعبان الرئيسيان الاقتصادي والسياسي هما اللاعب الواحد نفسه، أصبحت الآن الجهة المانحة الاقتصادية الرئيسية والوسيط السياسي الرئيسي لاعبان منفصلان – على سبيل المثال، يعتبر الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بمثابة الجهة المانحة الاقتصادية الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة (وفي البوسنة) بينما تعتبر الولايات المتحدة الوسيط السياسي الرئيسي. وقد أدى هذا الانشطار الاضافي في الصلاحية الى التنافس على قيادة جهود تنسيق المعونات واعادة الاعمار في مرحلة ما بعد الصراعات. وظهر أيضا تقاسم الأعباء كشاغل رئيسي، اذ نادى الاتحاد الأوروبي بالمزيد من عدالة تقاسم الأعباء فيما بين البلدان والجهات المانحة، ولا سيما أوروبا واليابان ودول الخليج العربي والولايات المتحدة.

معارك من أجل قيادة تنسيق المعونات

سعى الاتحاد الأوروبي بصفته الجهة المانحة الاقتصادية الرئيسية الى الاضطلاع بدور قيادي أكبر في تنسيق المعونات ولا سيما فيما يتعلق باللجنة الخاصة للتنسيق والاتصال، وهي جهاز خاص معني بتنسيق السياسات والجوانب الاقتصادية على مستوى القمة، أنشيء للتعامل مع مسائل السياسات المتعلقة بعمليات اعادة الاعمار في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد عبر الاتحاد الأوروبي، بصفته الجهة المانحة الرئيسية، عن رغبته في تولي دور قيادي يتناسب مع مساهماته ويكون دورا «متمما» لدور الولايات المتحدة.

لكن من يتولى القيادة؟

ما هي الجهة التي يتعين أن تقود عملية تنسيق المعونات في الضفة الغربية وقطاع غزة؟ من المفترض أن يتولى متلقي المعونة مقعد القيادة. لكن أوضح الواقع صورة مختلفة تماما في حالة الضفة الغربية وقطاع غزة. اذ كان على الرئيس ياسر عرفات ومنظمة التحرير الفلسطينية تحويل أنفسهم من حركة ثورية تعمل من الخارج الى سلطة مدنية حاكمة في الداخل عن طريق انشاء السلطة الفلسطينية الجديدة. وكانت آلام النمو شديدة ومنحنيات التعلم شديدة الانحدار؛ اذ كان يتعين خلق مؤسسات فلسطينية من عدم وتعيين وزراء جدد للاشراف على مهام غير مألوفة. وكانت السلطة الفلسطينية، في السنوات الأولى على الأقل، غير مستعدة لتولي دور قيادي في تنسيق المعونات.

ربما كان الحل الأمثل العمل نحو انشاء قيادة مشتركة لتنسيق المعونات تتألف من البلدان والجهات المانحة والفلسطينيين. ونظرا للمبالغ المالية الكبيرة المتصورة والطبيعة غير العادية لبعض أوجه الطلب المفروضة على مجموعة البلدان والجهات المانحة، من غير المرجح قيام المانحين بتولي دور ثانوي في تنسيق المعونات. ونظرا للمصالح المكتسبة العديدة من النواحي التاريخية والوطنية والاقتصادية والتجارية والسياسية في هذه المنطقة البالغة الأهمية، من غير الواقعي توقع البلدان والجهات المانحة التخلي لاحقا عن الدور القيادي لينفرد به الفلسطينيون. غير أن الفلسطينيين بدأوا يلعبون دورا قياديا على المستويات المحلية فيما يتصل بتنسيق المعونات والعمليات القطاعية مع تزايد قدراتهم الاقتصادية والفنية والمؤسسية. كما بدأوا أيضا يساهمون بدور أكبر على المستوى الدولي، ومن المحتمل أن يضطلعوا لاحقا على الصعيد الرسمي بدور قيادي شامل مشترك مع البلدان والجهات المانحة الرئيسية.

العناصر الرئيسية لتنسيق المعونات واعادة الاعمار الناجح في مرحلة ما بعد الصراعات

المشاركة المبكرة والمنسقة للجهات الرئيسية العاملة في مجال اعادة الاعمار

قبل توقيع اتفاقيات السلام، كانت مشاركة الجهات الرئيسية العاملة في مجال اعادة الاعمار عنصرا رئيسيا. بالنسبة للضفة الغربية وقطاع غزة، أعد البنك الدولي بالتعاون مع جهات مانحة أخرى ومع الفلسطينيين، سلسلة من التقارير الرئيسية التي وفرت أول استعراض رسمي وشامل للاقتصاد ومتطلباته الخاصة بعمليات اعادة الاعمار/ اعادة التأهيل. ومكّن هذا العمل البنك والمجتمع الدولي من تعبئة الموارد على وجه السرعة والمساعدة في بداية جهود اعادة الاعمار في مرحلة حرجة من الناحية التاريخية وذلك عقب توقيع اتفاقات السلام في أوسلو. وفي حالة البوسنة، شارك البنك بالفعل في مفاوضات دايتونا وساعد في تصميم الجوانب الاقتصادية لاتفاقات السلام النهائية – ربما كانت تلك هي أول سابقة لاضطلاع البنك بدور جديد في اقتصاديات فض المنازعات.

اعادة الاعمار ينبغي أن تكون متعددة الأبعاد والقطاعات

لا تقتصر مساعدات اعادة الاعمار لكيانات ما بعد الصراعات على مجالات البنية الأساسية فقط، بل تشمل اعادة بناء المؤسسات وتعزيز الوفاق المجتمعي. في الضفة الغربية وقطاع غزة، ساهمت البلدان والجهات المانحة في نطاق واسع من الأنشطة شاملة تدعيم قطاعات البنية الأساسية المادية المتأثرة بالصراعات؛ وبناء المؤسسات؛ وتقديم المساعدة الفنية؛ وتدعيم الديمقراطية والانتخابات، وتمويل المنظمات غير الحكومية؛ وتقديم التمويل والمساعدة العينية لقوات الشرطة الفلسطينية الحديثة التكوين وتغطية نفقات بداية تشغيل الادارة الفلسطينية الجديدة ومخصصات موازنتها المتكررة. وفي حالة البوسنة، ساندت البلدان والجهات المانحة احتياجات ميزان المدفوعات، وتخفيف أعباء الديون، وازالة الألغام، وتسريح الجنود.

الحاجة لاقامة روابط اقتصادية – سياسية صريحة

في التعامل مع اعادة اعمار أوضاع ما بعد الصراعات، يجب تبادل المسؤولين عن العمليات الاقتصادية والسياسية المعلومات فيما بينهم. وقد أنشئت آليات جديدة للتنسيق الاقتصادي والسياسي الشامل والمتكامل، مثل انشاء اللجنة الخاصة للتنسيق والاتصال، وذلك للتعامل مع تحديات اعادة الاعمار في مرحلة ما بعد الصراعات في الضفة الغربية وقطاع غزة. وللمقارنة، أنشئت في حالة البوسنة آليتان جديدتان احداهما سياسية والأخرى اقتصادية لكنهما آليتان منفصلتان نتج عنهما المزيد من عدم الترابط بين هاتين الدعامتين في عملية السلام. وهكذا جرت المناقشات السياسية من غير سياق اقتصادي، وأحيط المسؤولون عن الآلية الاقتصادية علما بالقرارات السياسية بعد اتخاذها.

مشاورة واشراك كافة أصحاب المصلحة الحقيقية

يتعين على البلدان والجهات المانحة مشاورة واشراك جميع الفلسطينيين وأصحاب المصلحة الحقيقية الأجانب منذ بداية عملية السلام. وينطوي هذا على نطاق واسع من المعنيين والمجموعات المحلية والدولية: المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، والفلسطينيين في المهجر، والقطاع الخاص، ووسائط الاعلام، وفصائل المعارضة، والفلسطينيين الذين ظلوا في «الداخل» أثناء الصراعات، واللاعبين السياسيين الرئيسيين في الداخل والخارج، والبلدان المجاورة مثل اسرائيل والأردن، والشرطة المحلية، والقوات الدولية لحفظ الأمن/ السلام، وما الى ذلك.

ولا تتناول معاهدات السلام بالتفصيل العديد من الصراعات الكبيرة. وظهرت مشاكل أصحاب المصلحة الحقيقية على كافة المستويات الحكومية في البوسنة، اذ بالامكان افتراض أن سلطة اتخاذ القرارات لم تكن بالضرورة ممنوحة للمسؤولين التنفيذيين. وهكذا، احتاج البنك والجهات المانحة الأخرى الى وضع أسلوب للمشاركة شاملا موظفي الحكومة، وكافة المجموعات الأثنية، والأحزاب السياسية، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، وما الى ذلك. باختصار، ينبغي أن يكون جميع أطراف الصراع جزءا من عملية السلام.

وهذه الجهود التوحيدية مفيدة وفعالة في الغالب. لكن هناك مشاكل في التكيف الابتدائي مع الأوضاع المحلية، وفي توقيت المشاورات مع كافة أصحاب المصلحة الحقيقية واشراكهم فيها نظرا للتغير السريع في البيئة السياسية/ الاقتصادية/ الأمنية التي تميز كيانات ما بعد الصراعات. وقد واجه العديد من البلدان والجهات المانحة صعوبات في التعامل مع بعض أصحاب المصلحة الحقيقية على المستويين المحلي والاقليمي بسبب اختلاف مصالحهم التاريخية والوطنية وغيرها من المصالح في هذه المجالات.

اتفاقات التفاهم الثلاثية الأطراف

أعد أسلوب مبتكر كجزء من عملية تنسيق المعونات في الضفة الغربية وقطاع غزة – أي، صياغة اتفاقات تفاهم ثلاثية الأطراف فيما بين الفلسطينيين والاسرائيليين ومجموعة البلدان والجهات المانحة الدولية – حيث وافق كل طرف من الأطراف على الاضطلاع بمجموعة من المسؤوليات والأفعال. وكانت هذه الوثائق فريدة سياسيا واشتراطية على التراضي في تنسيق المعونات. وقد نصت الاتفاقات على العلانية والوضوح من خلال الحوار ومناقشة مجموعة كبيرة من القضايا الاقتصادية والسياسة والأمنية المعقدة. واحتوت هذه الاتفاقات أيضا على معايير استرشادية وجداول زمنية محددة وتفصيلية للغاية بامكان الجميع العمل نحو تحقيقها ومتابعة التقدم المحرز فيها. وعلى الرغم من تحقيق بعض التقدم في عدة مجالات، ما زال من الصعب التأكد من تطبيق اتفاقات التفاهم.

ورغم قصور قابلية تطبيق اتفاقات التفاهم بين الجهات المانحة ومتلقي المعونات، بالامكان اعتماد مثل هذه الاتفاقات بشكل مفيد أيضا في أوضاع أخرى في مرحلة ما بعد الصراعات. اذ تساعد في تركيز انتباه المجتمع الدولي على أشد المشاكل الحاحا، وفي وضع الأهداف والجداول الزمنية لحلها. اضافة الى ذلك، تساعد هذه الاتفاقات في فتح وتحسين قنوات الاتصالات بشأن الأدوار والمسؤوليات المنوطة بالأطراف المعنية المشاركة في تنسيق المعونات واعادة الاعمار.

الحاجة الى أنواع جديدة من الاجراءات والآليات للتنسيق فيما بين البلدان والجهات المانحة

لا ريب أن تنسيق المعونات واعادة الاعمار في مرحلة ما بعد الصراعات عمل غير عادي. بالاضافة الى الأنواع التقليدية من اجتماعات البلدان والجهات المانحة والمجموعات الاستشارية، من الضروري ايجاد مجموعات جديدة للتعامل مع التحديات الخاصة في مرحلة ما بعد الصراعات – على سبيل المثال، اللجنة الخاصة للتنسيق والاتصال، ولجنة التنسيق لمساعدة الشرطة الفلسطينية، ومجموعات تنسيق المعونات المحلية والقطاعية.

وهناك أيضا حاجة لأنواع جديدة من الآليات لتوفير التمويل اللازم لبعض الاحتياجات الخاصة باعادة اعمار أوضاع ما بعد الصراعات.

الشفافية، والمساءلة، والفساد في كيانات ما بعد الصراعات

ان الفساد شاغل رئيسي في كافة البلدان تقريبا – ويمثل تحديا خطيرا للغاية في أوضاع ما بعد الصراعات. وتحتل قضايا المساءلة، والشفافية، والفساد الحكومي أهمية متزايدة في كيانات ما بعد الصراعات نظرا لتدفق مبالغ كبيرة من موارد البلدان والجهات المانحة من خلال حكومات حديثة التكوين مؤلفة من مؤسسات ضعيفة أو حتى غير موجودة؛ وطبقة من القادة والسياسيين المفتقرين في كثير من الأحيان للشرعية السياسية، والمصداقية الأخلاقية، و/أو الجدارة الادارية؛ وكوادر فنية ضعيفة لا تملك المهارات الادارية اللازمة في المجالات الاقتصادية والمالية.

وقد اختارت البلدان والجهات المانحة التعامل مع الفساد بطرق مختلفة. اذ استخدمت في انشاء صندوق هولست الاستئماني ضوابط للتدقيق (المراجعة) وغيرها من الضوابط المتأصلة فيه لمنع سوء استخدام مواردها. كما اختار العديد من البلدان والجهات المانحة الأسلوب «الثنائي» – أي تنفيذ مشروعاتها بأنفسها لازالة الشواغل بشأن نظام وممارسة سلطة الادارة والفساد. وبادأت بعض البلدان والجهات المانحة بتنفيذ المناقصات الدولية المفتوحة بالنسبة للتوريدات من أجل استئصال مشاكل تضخيم العطاءات والتواطوء الداخلي. وأخيرا، من المحتمل أن يكون الأسلوب الأفضل لتعامل البلدان والجهات المانحة مع الفساد هو تدعيم بناء المؤسسات المحلية وتوفير المساعدة الفنية لتحسين اللوائح التنظيمية الداخلية منذ *الوهلة الأولى* لبداية عملية اعادة الاعمار. وتكون تكاليف هذه المساعدة صغيرة للغاية مقارنة مع الجهد الكلي لاعادة الاعمار، بينما تكون المكاسب المحتملة كبيرة جدا للمانحين والمتلقين على حد سواء.

المصدر الحقيقي للفساد في كيانات ما بعد الصراعات

نظرا للضوابط المحكمة، كانت المفاسد المرتبطة بموارد البلدان والجهات المانحة في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي البوسنة قليلة نسبيا. ويبدو أن المصدر الحقيقي للفساد في كيانات ما بعد الصراعات يقع في سوء استخدام الايرادات المحلية، والتحويلات النقدية المباشرة (التي يجنيها المانحون و/أو الفلسطينيون في المهجر بصورة جانبية لمصلحتهم الذاتية)، والرسوم الجمركية، والضرائب، وتحقيق المصالح الذاتية من الاحتكارات. اذ تم الاحتفاظ بهذه الايرادات «خارج الموازنة» واستخدامها لمساندة المؤيدين السياسيين، والقوات الحربية/ الأمنية، والأنشطة الأخرى التي لا تستطيع – أو لا تمولها – المجموعة الدولية للمانحين.

تعهدات البلدان والجهات المانحة لمساعدة الضفة الغربية وقطاع غزة، السنوات ١٩٩٣–١٩٩٨ (ملايين الدولارات الأمريكية)

الجزائر	١٠	ألمانيا	٣٥٥	روسيا	٤
الصندوق العربي	١٥٠	اليونان	٢٨	المملكة العربية السعودية	٢٠٨
أستراليا	١٣	مؤسسة التمويل الدولية	٧٠	اسبانيا	١٤٧
النمسا	٢٥	آيرلندا	٧	السويد	٩٥
بلجيكا	٣٩	اسرائيل	٧٥	سويسرا	٩٠
بروني	٦	ايطاليا	١٥٦	تركيا	٥٤
كندا	٤٣	اليابان	٣١٢	الامارات العربية المتحدة	٢٥
الصين	١٥	الأردن	٢٠	المملكة المتحدة	١٢٨
الدانمرك	٥٠	كوريا	١٥	برنامج الأمم المتحدة الانمائي	١٢
مصر	١٧	الكويت	٢٥	الولايات المتحدة	٥٠٠
البنك الأوروبي للاستثمار	٣٠٠	لكسمبرغ	١١	مجموعة البنك الدولي	٣٢٠
الاتحاد الأوروبي	٤٢١	هولندا	١٥٤	برنامج الغذاء العالمي	٩
فنلندا	١٣	النرويج	٢٤٤	بلدان وجهات مانحة أخرى	٢
فرنسا	٨٠	قطر	٣	**مجمل التعهدات**	**٤ر٢ بليون**

المصدر: تقديرات وزارة التخطيط والتعاون الدولي الفلسطينية.

في الضفة الغربية وقطاع غزة، على سبيل المثال، أنشيء صندوق هولست الاستئماني للسلام وهو صندوق متعدد الأطراف يديره البنك الدولي لتوجيه مساهمات البلدان والجهات المانحة لتغطية نفقات بداية تشغيل الادارة الفلسطينية الجديدة ومخصصات موازنتها المتكررة. وقد أصبح صندوق هولست لاحقا قناة لتمويل مبادرات خلق فرص العمل الطارئة التي تمولها البلدان والجهات المانحة وللتعامل مع الآثار الاجتماعية الاقتصادية المترتبة على اغلاق الحدود الاسرائيلية أمام العمال الفلسطينيين. كما تم انشاء مجموعة خاصة من المانحين وصندوق استئماني للمساعدة في تدعيم انشاء الشرطة الفلسطينية. وكانت هذه الآليات التمويلية الجديدة المرنة عنصرا رئيسيا في نجاح التصدي لبعض التحديات والأولويات الفريدة والدائمة التغير والتي تميز أوضاع ما بعد الصراعات.

وأخيرا، هناك حاجة لابتداع أنواع جديدة من الاجراءات والآليات الخاصة بالبلدان والجهات المانحة. ويود متلقو المعونات أن يروا تطبيق جميع البلدان والجهات المانحة المزيد من المرونة والسرعة في خطوات تجهيز المشروعات وتنفيذها، اضافة الى وضع اجراءات خاصة للتوريدات ومدفوعات المعونات للمساعدة في ضمان سرعة تقديم مكاسب السلام. كما يفضل متلقو المعونات قيام البلدان والجهات المانحة بتقديم المزيد من المعونات والتدعيم غير المشروطين للمؤسسات، والمقاولين، والعمال، والخدمات المحلية. وهذا الأمر بالغ الأهمية على وجه الخصوص في مجتمعات ما بعد الصراعات حيث تكون مستويات البطالة العالية متوطنة ومزمنة على حد سواء.

التنسيق بين البلدان والجهات المانحة المتعددة الأطراف أمر بالغ الأهمية

من المحتمل أن تكون عواقب تجزوء البلدان والجهات المانحة وانعدام التنسيق فيما بينها، والتعامل الثنائي أو الجانبي ضارا جدا بالنسبة لكيان ما بعد الصراعات. ويمكن أن يؤدي التجزوء الى حدوث عدم المواءمة القطاعية والاختناقات. كما يفرض ضغوطا على السلطات والمؤسسات الضعيفة والمثقلة بالأعباء في مرحلة ما بعد الصراعات. ويمكن أن تؤدي الثنائية الى تثبيط الادارة الجيدة للاقتصاد الكلي وفتح الأبواب أمام الفساد. وأخيرا، من المحتمل أن يؤدي تجزوء البلدان والجهات المانحة الى الاستغلال السياسي والاقتصادي للانقسامات الداخلية في كيان ما بعد الصراعات، والعكس بالعكس – اذ من المحتمل أن يستخدم متلقو المعونات تجزوء البلدان والجهات المانحة لتحقيق مصالحهم الذاتية.

مكاسب السلام

ان مكاسب السلام غير مضمونة، اذ تعتمد على حسن تنسيق المعونات، وقوة الدعامتين السياسية والحربية لعملية السلام، وانعاش الاقتصاد المحلي. ولم تتحقق مكاسب السلام في الضفة الغربية وقطاع غزة لأن السلام لم يتحقق بعد. وفي هذا السياق، لا يعتبر الكيان الحالي كيانا حقيقيا لأوضاع ما بعد الصراعات نظرا لعدم التوصل الى معاهدة سلام نهائية. وفي أفضل الأحوال يمكن اعتبار الوضع الحالي بأنه حالة لا سلام – لا حرب. وهكذا، تعني وجوه الضعف في الدعامتين السياسية والأمنية، وما يترتب على ذلك من اعادة توجيه موارد البلدان والجهات المانحة لمساندة مخصصات الموازنة المتكررة، وخلق فرص العمل الطارئة، أن مكاسب السلام بعيدة المنال. وعلى العكس، تعتبر كافة الدعامات الثلاث في مسارها الى حد ما في حالة البوسنة، اذ حقق البلد بعض مكاسب السلام مع أن هناك الكثير مما يجب عمله.

◄ استنادا الى بحوث وكتابات أعدتها Barbara Balaj و Christine Wallich (بمساندة جزئية من موظفي قسم التقييمات والأساليب المؤسسية التابع لادارة تقييم العمليات).